مـــجلة جامعة بخت الرضا العلمية المحكمة ربع السنوية، العــدد (41) المجلد (1) يونـــيو 2025م
معامل التأثير العربي (1.12)
ISSN: 1858-6139, Online

تقييم مساهمة المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي دراسة مقارنة بين مزارعي ومزارعات محلية القلابات الغربية بولاية القضارف (2019-2021م)

أمل أيوب محمد حمد النيل[1] مني علي عبد الله عمر[2]
[1]جامعة كسلا ، كلية الزراعة والموارد الطبيعية، قسم الاقتصاد الزراعي
[2]جامعة كسلا، قسم الجغرافيا، كلية التربية (حلفا الجديدة)

تاريخ القبول:2025/05/23 **تاريخ النشر:** 2025/06/30م

مستخلص

هدفت الدراسة لتقييم مساهمة المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي دراسة مقارنة بين المزارعين و المزارعات في محلية القلابات الغربية بولاية القضارف. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، اختبار ت وتحليل الارتباط، واستخدمت عينة عشوائية حجمها 150 مزارع و 75 مزارعة. توصلت الدراسة لوجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح الإناث من حيث الحالة الاجتماعية، حجم الأسرة وساعات العمل اليومية، وفروق معنوية إحصائية لصالح الذكور من حيث الطبقة، حيازة الأرض، مساحة الأرض الزراعية، حجم التمويل، الحصول على المدخلات الزراعية، إنتاجية الفدان، العائد من الفدان. وجدت علاقة طردية بين إنتاجية الفدان والجنس ،حجم الأسرة، الطبقة، ملكية الأرض، مساحة الأرض الزراعية، حجم التمويل، وقت التمويل وتكلفة الإنتاج، وعلاقة عكسية بين إنتاجية الفدان والعمر، الخدمات، وعدد ساعات العمل. أوصت الدراسة بالتركيز على كيفية تعزيز مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة، تقديم الخدمات العامة خاصة التعليم وخدمات الإنتاج الزراعي مثل الحصول على المدخلات والحصول على التمويل والخدمات الإرشادية وتفعيل السياسات القومية لتمكين المرأة الريفية .

كلمات مفتاحية: المرأة الريفية، القطاع الزراعي، ولاية القضارف، السودان

Abstract

This study aimed to assess the rural woman contribution in agricultural production. The study was depend on both primary and secondary data. Questionnaire, encompassing 150 male farmers and 75 female farmers who were chosen by using simple randomized sample from Dewan Elzkat list in the Gedarif State. Analytical techniques for data analysis were applied such as descriptive analysis, T. test and correlation analysis .the results of the study showed statistical significant difference between female farmers more than male farmers in term of social status, family size and number of working hours and significant difference between male farmers more than female farmers in term of land ownership , agricultural land area, finance size, access to agricultural inputs, productivity per feddan and feddan revenue. The result of correlation analysis found positive relationship between productivity per feddan and sex, family size, category, land ownership, agricultural land area, finance size, finance time and production cost. And inverse relationship between productivity per feddan and age, extension services and number of working hours. Finally the study suggested a set of recommendation from its findings focused on how bolstering rural woman contribution in agricultural production in study area such as providing general services especially education and agricultural production services (access to agricultural inputs, access to credit, extension services) Also activate national policies which including rural women empowerment.

Keywords: Rural woman, Agriculture Sector, Gadarif State, Sudan.

مقدمة

إن الأزمة الاقتصادية في الثمانينات نتيجة الهجرة ونزوح السكان وانهيار البني الأسرية التقليدية وبرامج الإصلاح الإداري والصراعات المسلحة وموجات الجفاف، أثرت على النساء في الأرياف أكثر من الرجال، وأدت إلي عزوف كثير من العمال الذكور وترك النساء يتحملن مسئولية إدارة المزارع، وعلى ذلك ظهرت ظاهرة تأنيث الزراعة، أي تزايد تركيز المهام الزراعية في أيدي نساء الريف مما أدى إلى زيادة النساء كمزارعات (FAO1999) تشكل النساء الريفيات المزارعات أكثر من ربع مجموع سكان العالم، بنسبة 42- 65% من القوى العاملة الزراعية في العالم و 43% من القوى العاملة الزراعية في البلاد النامية، كما يمثلن 70% من القوة العاملة الزراعية في أفريقيا(الفاو، 2008، FAO,2011)، أصبحت المرأة ذات أهمية حيوية للاقتصاديات الريفية والتي يعتبر الإنتاج الزراعي فيها محرك للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية حيث تؤدي دوراً أساسياً ،فهي مسئولة عن حوالي 60- 80% من إنتاج الغذاء في البلدان النامية في أفريقيا وجنوب الصحراء، إلى جانب المساهمة في المحاصيل النقدية و تربية الدواجن والماشية، وتساهم في الأنشطة غير الزراعية لتنويع سبل عيش الأسرة (الفاو، 2008، FAO,2011). تساهم المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي بفعالية في

مختلف مناطق السودان ، وتختلف من منطقة لأخرى بناء على اختلاف العوامل الاجتماعية الاقتصادية، حيث تساهم في توفير الغذاء وفي مجال الإنتاج الحيواني وزيادة الدخل لأسرتها خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية ،وقد أكد أحمد (2012) أن المرآة الريفية في السودان تعتبر مرتكزاً أساسياً في العملية الزراعية، حيث تمثل المرأة نسبة 50–80 % من العمالة الزراعية في المناطق الريفية التي يستوعبها القطاع الزراعي السوداني والبالغ نسبتها 75% من مجموع قوة العمل في القطاعات المختلفة في السودان. وتمثل المرأة 49% من العمالة الزراعية في القطاع الزراعي المروي بينما تتراوح مساهمتها في القطاع المطري من 50 –75 % ، و قد ارتفعت هذه النسبة إلي أكثر من 80 % كنتاج طبيعي لهجرة الرجال إلى المدن (منظمة العمل الدولية ،2016 ; 2005 , Ali). يعتبر القطاع المطري بشقيه التقليدي والآلي ،هو المصدر الأول لتحقيق الأمن الغذائي إضافة لزراعة المحاصيل النقدية ، تعتبر المرأة الريفية في القطاع المطري التقليدي كمزارعة دائمة حيث تقوم في هذا القطاع بمعظم العمليات الزراعية، ابتداءً من فلاحة الأرض حتى الحصاد، إضافة لعملها كعمالة مؤجرة في مشاريع الزراعة الإلية المطرية (A O A D, 1987). في ولاية القضارف والتي تعتمد الزراعة فيها على تساقطات الأمطار، تعتبر الزراعة النشاط الغالب فيها، حيث أكثر من 80% من الأسر الريفية في ولاية القضارف يعتمدون في سبل كسب العيش على القطاع المطري التقليدي، وفي هذا القطاع للمرآة الريفية مساهمات في اقتصاديات الأسرة والتنمية الريفية، حيث تمثل المرأة أكثر من 60% من الأيدي العاملة، بالإضافة إلي مساهمتها في العمليات الفلاحية من نظافة حشائش وحصاد في القطاع المطري الشبه الآلي، وتتشابه أو تختلف أدوارها في الإنتاج الزراعي بين محليات الولاية نسبة لاختلافات تتعلق باقتصاد الأسرة وإتباع بعض الاستراتيجيات المتعددة لكسب العيش . تساهم المرآة الريفية في الولاية في إنتاج المحاصيل الزراعية و تربية الحيوان وغيرها من الأعمال الإضافية التي تزيد من دخل الأسرة وهنالك أكثر من 20% من الأسر الريفية تقوم على رأسها امرأة (إيقاد ،2016). تساهم المرأة بجانب الرجل في الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي، وتشارك في الدعم الاقتصادي الأسري في جميع أقاليم البلدان النامية، وتختلف أدوارها باختلاف الأقاليم الزراعية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة لتقييم مساهمة المرآة الريفية في الإنتاج الزراعي، بمقارنتها بالرجل كعينة ضابطة في منطقة القلابات الغربية بولاية القضارف، معرفة ومقارنة العوامل الاجتماعية والاقتصادية بين عينة المزارعات والمزارعين بمنطقة البحث والعوامل تتمثل في العمر، الحالة الاجتماعية، حجم الأسرة، التعليم، المهنة الرئيسية، الطبقة، ملكية الارض، مساحة الأرض الزراعية، الحصول على المخلات الزراعية، مصدر وحجم وتاريخ التمويل، تكلفة الانتاج، انتاجية الفدان، عائد الفدان، خدمات الإرشاد الزراعي، المشاركة في العمل المزرعي، ساعات العمل المزرعي، الإنتاج الحيواني، الدعم من الجهات الحكومية وغير الحكومية، التعرف على قوة ونوع العلاقة بين الجنس وبعض المتغيرات المختارة أعلاه.

فرضيات الدراسة

1/ توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة المزارعين والمزارعات من حيث بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل العمر، الحالة الاجتماعية ، التعليم، الطبقة ملكية الأرض ، مساحة الأرض الزراعية ، الحصول على المدخلات الزراعية ، حجم التمويل ، تكلفة الإنتاج ، إنتاجية الفدان ، عائد الفدان، المشاركة في العمل المزرعي ، ساعات العمل ، الدعم من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

2/ توجد علاقات ارتباط ذات دلالات إحصائية ، بين بعض العوامل المختارة المستقلة (الجنس ، العمر ، الحالة الاجتماعية ، التعليم ، الطبقة، ملكية الأرض ، مساحة الأرض الزراعية ، الحصول على المدخلات الزراعية ، حجم التمويل ، المشاركة في العمل المزرعي ، ساعات العمل المزرعي ، خدمات الإرشاد الزراعي ، الدعم من الجهات الحكومية وغير الحكومية وإنتاجية الفدان لمحصول الذرة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تمثل خطوة مهمة لإلقاء الضوء على مساهمة المرأة الريفية ودورها في القطاع الزراعي، ويمكن أن يوفر هذا البحث معلومات لاتخاذ القرار فيما يتعلق بمساهمة المرأة في الزراعة.

منهج الدراسة: لغرض إعداد وتحليل بيانات هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يقوم بوصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة، واستخلاص النتائج بطريقة علمية.

شكل (1) موقع ومحليات ولاية القضارف

المصدر: موقع الإلكتروني ولاية القضارف (2017)

مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: المرأة تعتبر طاقة منتجة و تلعب دور رئيسي في النشاط الاقتصادي إلى جانب الرجل ، فعندما يقيد المجتمع طاقاتها و إمكانياتها فانه يفقد نصف موارده (أبوزيد وآخرون، 2019). نشاط المرأة الاقتصادي في المجتمع له ثلاثة إتجاهات :الأول هو رأي المحافظين التقليديين الذين يرون في المرأة الضعف ووظيفتها تنحصر في تأدية غرض أساسي هو الزوجية والأمومة وهو اتجاه رجعي، والاتجاه الثاني وهو اتجاه تقدمي الذي ينادي بالمساواة بين الرجل والمرأة في العمل سواء كان اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، وهذا الإتجاه يفتح الباب أمام المرأة للتدريب والتعليم والعمل ، وعلى الدولة والمجتمع أن يقدم لها المساعدة لتعمل بكامل طاقتها، أما الإتجاه الثالث هو وسط بين الرجعي والتقدمي لغالبية النساء والرجال وهوالإتجاه الوسط ويمثل فكر الغالبية من الرجال والنساء، وهؤلا يقرون للمرأة حقها في التعليم والعمل، ولكن في نطاق معين يتسم وطبيعة المرأة ولا يتعارض مع التقاليد الموروثة، ويرون عمل المرأة خارج المنزل زيادة لدخل الأسرة وتحسيناً لأحوالها في حدود مكاسب الأسرة (أزهري ، 1988). ومن ناحية أخرى يمكن للدولة أن تؤثر في المرأة من خلال مناهج و مؤسسات التعليم والخطط التربوية والبرامج الإنمائية ، فالمرأة تتأثر بسياسات الدولة وما تتضمنه من قوانين وما تهيئه من مناخ من ناحية ، وبالقيم والأعراف والتقاليد من ناحية أخرى ، ومن خلال التأثير والتأثر يمكن أن تشكل المرأة أحد مفاتيح التحول وأحد وسائل التغيير (موسى ، 1999). لا يوجد شك في أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي سيسهم في النمو والنهوض ، والدول التي استبعدت المرأة من الحياة الاقتصادية ، شلت قدرة إقتصادها على النهوض والنمو (قومات ، 2017). يعتبر متوسط مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم منخفضة حيث تقدر بحوالي 50% مقارنة مع نسبة الرجال البالغة 76% ، كما تشارك المرأة في الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 20.5% من القوى العاملة ، والسبب وراء انخفاض المشاركة يعزى لكثير من العوامل مثل الأطر القانونية و التنظيمية والتميزية ومحدودية الوصول إلى التدريب الملائم ، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، سوء ظروف العمل ، الأجور المنخفضة ، عدم وجود تغطية للضمان الاجتماعي ، محدودية الوصول للموارد كالأرض والملكية و التمويل ، وعدم قدرة الأسواق لتوليد الوظائف (البنك الدولي ، 2018). إن رفع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من شانها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي مما يزيد النمو الاقتصادي ، وفي العقود الأخيرة زادت مشاركة المرأة في الاقتصاد وصارت المرأة تنافس الرجل فعليا كما في الولايات المتحدة حيث عملن على تنمية ثرواتهن ، وفي اليابان يعملن بعبء يزيد 7% عن الرجل (Aquirre.et.al.,2012).لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة في الدول النامية أتبعت سياسات مثل إعداد ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين ، والعمل على إتاحة الخدمات الصحية وحقوق الملكية وإتاحة الائتمان والموارد الإنتاجية ، الإستثمارات في البنيات التحتية وخدمات النقل وإتاحة الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات (صندوق النقد الدولي ، 2013). أما عن نشاط المرأة العربية الاقتصادي فقد أوضحت دراسة الأمم المتحدة (1997) انه مازالت مشاركة المرأة الاقتصادية هي الأقل في العالم.

مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية (القطاعين العام والخاص): ترتفع نسبة النساء العاملات في القطاع العام للدول مقارنة بالقطاع الخاص ، ويعتبر القطاع العام بشقيه الحكومة المركزية والمؤسسات العامة مشغلا رئيسيا للإناث في غالبية الدول العربية بما فيها السودان ، وذلك لما فيه من حوافز التامين الاجتماعي والصحي، قلة ساعات الدوام ، الإجازات الممنوحة بما فيها إجازة الأمومة ومعاشات أفضل من القطاع الخاص ، إضافة إلى قوانين العمل المدعمة بالتشريعات والتي تمنح المرأة الاستقرار الوظيفي والحوافز، وبالرغم من ذلك فإن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار فيه ضئيلة. أما في القطاع الخاص فيفضل تشغيل الذكور لاعتبارات تتعلق بالتكلفة الإضافية لتوظيف الإناث كإجازات الأمومة، تدني المهارات، ومتطلبات رعاية الأطفال، مما يحد

مشاركتهن في العمل الإضافي (صندوق النقد العربي، 2003). انعكست التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية، خلال العقدين الماضيين على حركة المرأة وتوزيع مشاركتها بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية من زراعة وصناعة وخدمات. ويعتبر القطاع الزراعي هو الأقل استخداما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في معظم الدول العربية، ماعدا السودان وموريتانيا والصومال واليمن ومصر وسوريا فما زال قطاع الزراعة يعتبر مشغلا رئيسيا خاصة بالنسبة للإناث (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003). إن المرأة تلعب دور مهم في التنمية الزراعية لعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية مسئولة عن مشاركة المرأة في الزراعة ولها دور كبير في الدول التي تعتمد على الزراعة كنشاط اقتصادي (الفاو ، 2008).

مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في السودان: تشارك المرأة في السودان مشاركة نشطة في الإنتاج الاقتصادي ، وبالرغم من أن هنالك اجتهادات لقياس النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها النسا، إلا أنها مازالت باقية خارج حدود حسابات الدخل القومي (قسم السيد، 1998). تشارك المرأة السودانية في القطاع الاقتصادي بنسبة 33% مقابل 77% للذكور (البنك الدولي،2014)، وخروج المرأة للعمل حقق لها كثير من المكاسب، حيث يتيح لها تحقيق دعم أكبر لذاتها، فرصة للانفتاح على العالم الخارجي، يوسع دائرة اهتمامها ووعيها، ويكسبها ثقة أكبر في نفسها، كما يعكس مستوى تعليمها وعملها المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة (عثمان، 2000).

المرأة الحضرية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي: يعد خروج المرأة للعمل في السودان طبيعيا اقتضته الحاجة الاقتصادية. فعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان أدت إلى تغيير في المستوى التعليمي والتنظيم الاجتماعي والتركيب الاقتصادي وتكاليف المعيشة والتوزيع السكاني . كل هذه المؤشرات مجتمعة أدت إلى تصدر المرأة في النشاط الاقتصادي . لكن خروجها للعمل في المدن جاء متأخراً لأنه ارتبط بالتعليم الذي بدأ مع بداية القرن العشرين. ولا يزال ينقصه الكثير من الكم والكيف . كما أن مجتمع المدن يحتفظ بنظرته للمرأة وهي نظرة لا تخرج عن الاحتفاظ بالمرأة للنسل وأعمال البيت (بدري، 2002). وتعمل المرأة الحضرية في القطاع العام والقطاع الخاص غير المنظم . والقطاع العام يشمل الوزارات والمصالح الحكومية ومؤسسات الدولة ويتركز عمل المرأة المتعلمة في هذا القطاع في قطاع الخدمات الاجتماعية إضافة لعملها في البنوك والمؤسسات التجارية أما غير المتعلمة فتتجه للعمل في الأعمال التي لا تحتاج لخبرة كعمالة مؤقتة أو دائمة في المصانع أو غيرها . أما القطاع الخاص فله دور كبير ومهم في الاقتصاد السوداني بحجمه الكبير وأتساعه المتزايد ويستوعب سنويا أعدادا متزايدة من العاملين ونسبة لا يستهان بنها من النساء. وهو يغطي تقريبا معظم الصناعات الخفيفة. أما عن القطاع غير المنظم فهو الذي يحوي النشاطات الاقتصادية صغيرة الحجم والتي تحتاج إلى رأس مال استثماري بسيط وتدر دخلا قليلا ولا تشملها التشريعات الاجتماعية كالحد الأدنى للأجور أو لوائح الأمان وهو مصدر دخل هام، وخاصة بالنسبة للنساء الأرامل والمطلقات (قسم السيد ، 1998 عبد الباقي 2006م ، كامل 1997).

المرأة العاملة في أرياف السودان: أن المرأة العاملة في أرياف السودان حسب الإحصاءات تفوق عدد الرجال وربما يرجع ذلك أساسا إلى هجرة الرجل للمدن بحثا عن العمل ، فهي عاملة نشطة في كثير من الصناعات اليدوية بالإضافة لعملها في الزراعة وتربية الحيوانات ، وكلها أعمال توفر الكثير من دخل الأسرة رغم أنها لا تحسب ضمن حسابات الدخل القومي (عبد الباقي ، 2006). تتمتع المرأة في المجتمع الريفي بحرية أكثر من وصيفاتها في المجتمع الحضري ، مما أتاح لها إمكانية مشاركة الرجل في كل الأعمال الإنتاجية . هذه المجهودات الواسعة للمرأة والدافعة للنشاط الاقتصادي في الريف وهي التي جعلت للمرأة الريفية مكانة ووضعاً مميزاً في مجتمعها يفوق وضع المرأة في المدن. فالمرأة السودانية مارست العمل في الزراعة منذ فجر التاريخ واشتركت في العمليات الزراعية المختلفة بنفسها أو تحت إشراف غيرها لكن في المناطق الزراعية الحديثة فإن نسبة مشاركة المرأة ليست كبيرة . فمثلا في مشروع الجزيرة وهو أكبر المشاريع الزراعية في السودان ، تعمل النساء في جني القطن ونسبة قليلة من النساء يمتلكن مزارع وبعض المزارعين يستأجرون النساء كعمالة مؤقتة ، وفي المناطق الزراعية حول النيل في الشمالية والنيل الأبيض فإن النساء يقمن بمعظم الأعمال الزراعية بداية بحرث الأرض إلى جني الحصاد ، وبعضهن يمتلكن مزارع خاصة. أما في غرب السودان ومنطقة جبال النوبة يهاجر الرجال طول السنة ولا يعودون إلا في موسم الأمطار ولفترة قليلة لذلك فإن المرأة عليها مسئولية كبيرة من تحضير الأراضي وزراعتها وغيرها من العمليات الزراعية المختلفة حتى الحصاد. وبما أن الرجال ليست لديهم مهارات المدن فإن عملهم في المدن لا يدر عليهم دخولا كبيرة لذلك لابد أن تعمل النساء الريفيات أعمال أخرى بالإضافة للعمل في الزراعة كتربية الماشية والمشغولات اليدوية وصناعة الفخار لزيادة دخل الأسرة (عبد الباقي ، 2006). وقد إعتاد الناس في غرب السودان الأعتماد على النساء أكثر من الرجال في العمل الزراعي ، وأول ما يلفت النظر في الأرض الزراعية في هذه المناطق كثرة أعداد النساء العاملات في الإنتاج الزراعي بجانب الزراعة والحصاد (بدري ، 2002). أما المرأة في شرق السودان ، فهي الأخرى تساهم بجهد كبير في توفير العيش لأسرتها ، فتعمل في الزراعة والرعي، وتقوم بهذا مساعدة لزوجها وليس كعمل أساسي ، وهنالك حالات متعددة إنفردت فيها النساء بمسئوليات حياة الأسرة

كلها ، وتشتغل المرأة في هذه المناطق كما في مناطق أخرى بالأعمال اليدوية الحديثة (بدري ، 2002). وينحصر عمل المرأة الريفية في السودان في واحد من المجالات الآتية: مثل زراعة المزارع الكبيرة (أكبر من 5 أفدنة) أو العمل في مزارع الأسر أو مزارع خاصة بها أو المزارع النسوية الجماعية ، كذلك مساهمتها في الإنتاج الغابي وإنتاج الأسماك والتصنيع الغذائي والمجال الخدمي والجمعيات التعاونية (مفرح ، 2017).

العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية

أوضح Oldego et al (2008) إن عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات التمويلية يعود لعدم كفاية التعليم ، ضعف المهارات، نقص التكنولوجيا والمعوقات الثقافية والتي تشكل محددات لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

كما بين Mukasa (2010) إن العوامل الايجابية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية هي العمر، التعليم ، ملكية الأراضي ، رأس المال والتسهيلات الصحية، أما العوامل السلبية فتتمثل في رفض الرجال لعمل زوجاتهن ، الأمية ، نقص رأس المال.

وقد ذكر Elnagar (1989) أن مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي تتأثر بالعمر والتعليم والحالة الاجتماعية . وتشير المعلومات أن مشاركة المرأة تزيد في القوة العاملة كلما تحسن مستوى تعليمها ، حيث ذكرت دراسة الأمم المتحدة في عام 1997 بأن نشاط المرأة الاقتصادي في القطاع الرسمي للاقتصاد العربي يرتبط ارتباطا وثيقاً بمستوى التعليم، أما المرأة الأمية تحاول الحصول على عمل في القطاع غير الرسمي مما يجعلها عرضة لدرجة أعلى من عدم الإستقرار لنوعية العمل ومصدر الدخل.

أشارت IFAD (2006) إلى أن حجم الأسرة ، الحالة الاجتماعية ، توفر السيولة ، الادخار وحقوق امتلاك الأراضي ، أثرت عل مشاركة المرأة الريفية في القطاع الزراعي . أما Kimhi (2008) توصل إلى أن العمر له تأثير معنوي سالب على مشاركة المرأة في الزراعة ، بينما سنوات الخبرة لها علاقة موجبة معنوية ووجد أن للتعليم له أثر معنوي موجب عل مشاركة المرأة في الزراعة حيث أن المرأة المتعلمة أكثر مشاركة في القرارات الزراعية مقارنة بغير المتعلمات ، كما أكد Aabdaellatif et al (2012) أن التعليم من العوامل المؤثرة على مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي. وقد وجد الحوامدة (2015) عند تقييمه لمشاركة المرأة في الزراعة والإنتاج الزراعي في محافظة جرش بالأردن أن العمر ومستوى الدخل وحقوق الحيازة لها علاقة عكسية مع مشاركتهن في الزراعة بينما مستوى التعليم ، سنوات الخبرة بمناطق الإنتاج وحصول المرأة على الخدمات الإرشادية لها علاقة طردية معنوية ايجابية.وفي نيجيريا وجد أن مستوى الدخل أثر سلبا عل مشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي وذلك لان النساء يفضلن الانخراط في أعمال اقل خطورة ، وأيضا العمر والتعليم لهما آثار سلبية مع المشاركة حيث أن مستوى التعليم العالي يزيد احتمال هجرتها بحثا عن عمل أفضل ، أما حقوق الحيازة ومستوى المساهمة في العمل المزرعي فلهما آثار موجبة مع المشاركة لأنهن يتوقعن عائدات عالية ، بينما الإرشاد له تأثير ضئيل لأن أغلب النساء لم تصلهن خدمات إرشاد (Butt et. al. , 2010). كما وجد بوهس (2014) في منطقة الحكومة المحلية بولاية بوتشي بنيجيريا أن حجم الأسرة والدخل ومستوى التعليم وعضوية التعاونيات ووجود الخدمة الإرشادية يرتبط بشكل إيجابي بمشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي وكلها كانت مهمة عند مستوى 1% غير أن الحالة الاجتماعية مرتبطة محليا بمشاركة المبحوثين في الإنتاج الزراعي وهي معنوية عند مستوى 5% ، أما Anhan (2014) وجد أن مستوى مشاركة المرأة في الزراعة في منطقة جافيرا بسريلانكا لها علاقة عكسية مع العمر، مستوى الدخل ، وحقوق الحيازة ، وعلاقة طردية مع مستوى التعليم ، سنوات الخبرة بمناطق الإنتاج وحصول المرأة على الخدمات. وقد أفاد (ابوزيد وآخرون، 2019) أن أهم التحديات التي تواجه مساهمة المرأة الريفية في الزراعة في محافظة سوفلتة سوهاج في مصر الجمع بين العمل والمزرعة، ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، صعوبة الحصول على رأس المال للتمويل الزراعي.

المعوقات التي تواجه المرأة الريفية

من العقبات التي تواجه المرآة الريفية الاعتقاد المترسخ بأن دور المرأة يكمن في إنجاب الأطفال وتربيتهم، وأن مقدرة المرأة تنحصر في أعمال معينة، ويعزى ذلك إلى تركيبتها الجسمانية والاجتماعية، كذلك التمييز من حيث النوع (ذكر، أنثى) والذي أدى لعدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات والأدوار الطبيعية مما جعل المرأة في مرتبة ثانوية في عملية التنمية. , .Oldego et al ; (2008 محمود ، 2007) . صنف (Raju,2001 ; Slavoheuska,2015) المعوقات التي تواجه المرأة الريفية إلى:

المعوقات الفنية: الأمية ، قلة الفرق النسائية الإرشادية وصعوبة الوصول للخدمات الإرشادية وعدم التدريب التقني والمعارف والمهارات.

المعوقات الاقتصادية: الحصول على التمويل وقابلية الحركة والتنقل والعادات والتقاليد وعدم إتاحة الوقت والاعتراض من قبل أفراد الأسرة، تعمل المرأة في الدول النامية في ظروف معقدة وتواجه بعدة عقبات مقارنة بالرجال ، حيث يواجهن بتمييز أكبر عندما يتعلق الأمر بملكية الأراضي، المدخلات غير المتاحة، الثروة الحيوانية، التكنولوجيا، المساواة في الأجور، المشاركة في صنع القرار، الوصول للائتمان والخدمات المالية، مع غياب الخدمات الإرشادية، سيادة الرجال، وقلة الزمن المتاح (FAO,2001; FNGS 2014).

الاستثمار في النساء وتمكين المرأة الريفية: إن الاستثمار في النساء يمكن أن يولد تحسينات معتبرة في الإنتاجية، وتستفيد المجتمعات بأسرها اجتماعيا واقتصاديا عندما تتمتع النساء بالوصول للمياه، الأراضي، التعليم، التدريب ، والخدمات التمويلية. وقد أظهرت دراسات البنك الدولي إمكانية زيادة الإنتاجية في البلدان جنوب الصحراء الكبرى في حدود 10– 20% في حال واجهت النساء عدد اقل من المعوقات، وأن تمكين النساء وتوفير الفرص لكل الجنسين مرهون بالحد من الفقر والجوع وسوء التغذية (إيفاد، 2011).

من المبادئ العالمية لسد الفجوة بين الجنسين ، لابد للحكومات والمجتمع الدولي أن يعمل سويا للقضاء على التمييز القائم بمقتضى القانون، وتحقيق المساواة في الحصول على الموارد والفرص لضمان أن تكون السياسات و البرامج الزراعية على وعي بقضايا الفوارق بين الجنسين، وأن تجعل المرأة شريكا مع الرجل ، فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الزراعة أمر مهم للتنمية الزراعية (إيفاد ،2011). يؤدى تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا إلى تغيير في المناطق الريفية في العالم فلابد من العمل على معالجة التمييز في الأرياف على المستوى الحكومي ، وضمان السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين مما يمكن النساء من المشاركة في الاقتصاد المحلي .(FNGS, 2014). يقصد بالتمكين الاقتصادي إيجاد حزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي تساعد المرأة الريفية على إيجاد مصدر خاص بها، وبناءً على ذلك أصبحت عملية تمكين المرأة الريفية تشكل سلسلة من الحلقات المتداخلة التي تبدأ من تحفيز المرأة الريفية وتوعيتها عن طريق مشروع صغير مدر للدخل خاص بها ومن ثم مساعدتها على الحصول على التمويل اللازم لهذا المشروع. أما تمكينها اجتماعيا فيتم عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات تحسين مستوى المعيشة. من مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ، زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل ، زيادة فرص حصولها على دخل خاص بها ، تحسين مهاراتها و معارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل ، وزيادة مشاركتها في تنظيم وإدارة المشروعات ، كذلك المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل ونفس الكفاءة وزيادة فرص حصولها على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها.

الدراسات السابقة

أكد الداهوري (1980) أن إنتاجية الأرض تتوقف على مقدار الأموال الإضافية التي يستطيع المزارع الحصول عليها وعلى الطريقة التي تتبع في الحصول عليها.

توصل Parparat (1986) في دراسته في زمبابوي أن الكثير من البرامج الإرشادية توجه ناحية الرجال من الزراع أكثر من النساء.

وجدت IFAD (1993) في أفريقيا أن النساء الريفيات يعملن أكثر من الرجال بـ 20–30 ساعة أسبوعيا.

توصلت الأمم المتحدة (1995) في دراستها أن المرأة أكثر فقرا من الرجال من حيث تامين الغذاء ، الدخل ، مساحة الأراضي المزروعة قليلة الخصوبة ، والتكنولوجيا.

وجدت دراسة الـFAO (1995) أن النساء في أفريقيا يعملن 15–20 ساعة يوميا ، حيث يزرعن 80% من محاصيل الغذاء، ويوفرن التعليم والصحة لأسرهن والمجتمع، وأشارت الدراسة أن ضعف دخل المرأة الريفية مقارنة بالرجل يرجع للأمية، صعوبة الحصول على وسائل الإنتاج كالأرض، المياه، التمويل، الإرشاد والأجور الزهيدة ، مع استبعادهم من عمليات صنع القرار والإحصاءات القومية .

وقد أوضحت نفس الدراسة أن مشاركة المرأة الريفية في المنظمات والجمعيات التعاونية والجمعيات النسوية في السودان قد زادت .

أفادت Mustafa (1997) في دراستها أن العمر له علاقة ارتباط موجبة مع الإنتاجية إلى حد معين بعدها تصبح العلاقة سالبة.

وجدت منظمة الـ FAO (1999) أن المرأة الريفية تكون أصغر عمراً من نظرائها الرجال ، وقدر أقل من الأراضي ورأس المال والأيدي العاملة ، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج ، و أنها تعمل ساعات أكثر من الرجال، وزيادة العمل الواقع على المرأة وقد يؤدي في بعض الحالات أيضا إلى انخفاض الإنتاجية.

وجد Beskey&Burgess (2000) أن هنالك علاقة طردية بين مساحة الأرض الزراعية والإنتاجية .

أفاد عبد الباقي(2006) إن المرأة الريفية في السودان أكثر أمية من الرجال وبالإضافة لعملها في الزراعة ، وأن كثير منهن يعملن أعمال إضافية كالصناعات اليدوية وتربية الحيوان وغيرها.

توصلت منظمة الـ IFAD (2006) إلى أن معدل التعليم غير متساوي ، خصوصا على مستوى

ذكر التقرير الوطني (2009) أنه بموجب القانون تتمتع المرأة مع الرجل بوضع متساو في التعليم والعمل في السودان إلا أنه نتيجة للأعراف الاجتماعية في بعض المناطق تعزف الأسر عن إرسال بناتها للتعليم.

أكد حسين (2009) التأثير القوي والفاعل للتعليم الزراعي في زيادة إنتاجية الأفراد والتي لها تأثير إيجابي على الدخل وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

وجدت IFAD (2010) في الدول النامية في آسيا وأفريقيا أن النساء تعمل 12 – 13 ساعة في الأسبوع أكثر من الرجال وهذا الفرق غير مدفوع القيمة في كثير من الدول. وهي تنتج أقل من المزارع ، ولكن هذا لا يعزى إلى قلة كفاءتها كمزارعة ، وهذه الفجوة الإنتاجية مردها إلى الإختلاف في استخدام المدخلات ، فإذا أتيح لها ما يتاح للرجل من موارد الإنتاج سيزيد من معدلات الإنتاج في مزارعها من 20–30% ، ويرفع مجموع الإنتاج الزراعي في الدول النامية من 2.5– 4% .

أفاد Mukasa (2010) إن امتلاك المرأة الريفية للأراضي يزيد الإنتاجية ، حيث تستخدم كضمان للحصول على القرض.

أشارت دراسات الفاو (2011) أنه نتيجة للكثير من العادات والمعوقات الثقافية يوجد أقل من 20% من مالكي الأراضي فقط هم من النساء، وهذه النسبة في شمال أفريقيا أقل من 5% وفى جنوبها اقل من 15%. كما بينت الدراسة أن المرأة المزارعة في الريف تواجه صعوبة في الحصول على الموارد الإنتاجية أكثر من الرجال ، كما أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل في الريف ، إنما تقل إنتاجيتها عن إنتاجيته كنتيجة لصغر أراضيهن الزراعية ، وصعوبة الحصول على المدخلات الزراعية ، والعمالة ، والخدمات الزراعية مثل خدمات التمويل والإرشاد الزراعي . وقد وجدت الدراسة أن متوسط أجور الرجال أعلى من النساء وهن يملن أن تكون عمالة أسرية ، إضافة إلى أنهن يعملن لساعات أطول من الرجال.

أوضحت دراسات لمنظمة إيفاد (2011) إن النساء الريفيات في الدول الأفريقية أقل حصول على التمويل مقارنة بالرجل ، وفي السودان المرأة الريفية تتحصل على 4% من القروض ، وأفادت الدراسة أن المعوقات التي تحول دون حصول المرأة على التمويل تتمثل في الأمية ، المحددات الثقافية والاجتماعية ، عدم امتلاكها لأصول خصوصاً الأراضي وذلك لتقديمها كضمان للتمويل ، حيث أن المرأة الريفية في كثير من الدول الإفريقية من بينها السودان نادراً ما تمتلك أرضاً وإذا إمتلكت أرضا تكون أقل مساحة وخصوبة من أرض الرجل. كما أكدت الدراسة أن الرسائل الإرشادية عادة تستهدف المزارعين أكثر من النساء ، وأن 7% فقط من الخدمات الإرشادية إستهدفت النساء في السودان.

بينت دراسة الـ (2012) FAO أن 5% من المزارعات فقط في 97 دولة في العالم تلقوا الخدمات الإرشادية ، 10% فقط من النساء هم الذين يقدمن الخدمات الإرشادية و 10% فقط من المساعدات المقدمة للزراعة والغابات والأسمدة تذهب للنساء.

مجتمع البحث: يشتمل مجتمع البحث على المزارعين والمزارعات بمحلية القلابات الغربية، والبالغ عددهم 2250 (1500 مزارع و750 مزارعة). للبحث (ود ضعيف، ود السنوسي، العزازة صقورة، الصفارة، جنان)

جدول (1) توزيع عدد المزارعين والمزارعات في عينة البحث

القرية	عدد المزارعين	عدد المزارعات
ود ضعيف	30	15
ود السنوسي	30	15
العزازة صقورة	30	15
الصفارة	30	15
جنان	30	15
المجموع	150	75

المصدر: من الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

عينة البحث: عينة عشوائية بسيطة تم اختيارها من مجتمع البحث باستخدام كشوفات ديوان الزكاة بولاية القضارف محلية القلابات الغربية (بطريقة القرعة) نظراً لتجانس المزارعين والمزارعات من حيث النشاط الزراعي والاقتصادي وتقارب المستوى الاجتماعي.

تحليل البيانات: بعد جمع البيانات وتفريغها، تم تحليلها بواسطة الحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، باستخدام طرق الإحصاء الوصفي(التوزيع التكراري والمتوسطات) وطرق الإحصاء التحليلي اختبار ت (T – Test) لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات العوامل الاقتصادية والاجتماعية لعينتي المزارعين والمزارعات إضافة لتجليل معامل الارتباط الخطي لقياس العلاقة بين عدد من متغيرات البحث وإنتاجية الفدان لمحصول الذرة (المحصول الرئيسي).

الأدبيات النظرية للنماذج المستخدمة:

التوزيع التكراري: هو بيانات المتغير العشوائي المجمعة والمصنفة إلى عدد من المجاميع تسمى بالفئات وهذه الفئات تكون غالبا مرتبة ترتيبا تصاعديا أو حسب طبيعة البيانات.

التوزيع التكراري النسبي:

= تكرار المجموعة

مجموع التكرارات

يتكون جدول التوزيع التكراري النسبي من ثلاثة أعمدة، يعرض الأول مستويات (مجموعات) المتغير، و العمود الثاني عدد المفردات أو التكرارات، والعمود الثالث يعرض التكرار النسبي.

اختبار ت: هو أهم الاختبارات الإحصائية، وأكثرها استخداما في الأبحاث والدراسات التي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطي عينيين من متوسطات التوزيع الإحصائي إلى الخطأ المعياري المصاحب . ويشترط لاستخدام اختبار t أن تكون العينة قد أخذت بطريقة عشوائية .وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

إختبار ت لعينة واحدة: يستخدم في مقارنة متوسط عينة بقيمة مفترضة للمجتمع، اختبار ت لعينتين مستقلتين: نحتاج هذا النوع من التحليل للمقارنة بين متوسط مجموعتين أو عينتين مستقلتين، أي أن الأشخاص في المجموعة 1 ليس نفس الأشخاص في المجموعة 2 مثل الذكور والإناث، اختبار ت لعينتين مرتبطتين: يستخدم هذا النوع من الاختبار في مقارنة متوسط عينتين مرتبطتين مثل (أن يكون الأشخاص في المجموعة 1 هم نفس الأشخاص في المجموعة 2) ويعتبر النوع الثاني أي اختيار ت لعينتين مستقلين ، هو المناسب لهذا البحث لمقارنة متوسط عينة المزارعين والمزارعات ، للوصول لأهداف الدراسة. وقد تم الاعتماد على القيمة الاحتمالية أو الدلالة الإحصائية لاختبار ت ، وهي احتمالية الحصول على نتائج على الأقل قريبة من أطراف النتائج الحقيقية، بافتراض أن الفرضية الصفرية صحيحة (الفرضية الصفرية أو فرضية العدم هي التي تبنى على عدم وجود علاقة أو فرق ذو دلالة إحصائية بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات) ، ومقارنتها بمستوى المعنوية المستخدم للبحث لمعرفة معنوية الفروق من عدمها.

المناقشة والتفسير

1/ إذا كانت أقل من 0.01 ، هنالك دليل قوي على صحة الفرضية البديلة ، وخطأ الفرضية الصفرية أو فرضية العدم وهنا تكون النتيجة معنوية جدا أي اختلاف كبير بين العينتين .

2/ إذا كانت أقل من 0.05 واكبر 0.01 ، هنالك دليل قوي على صحة الفرضية البديلة وخطأ الفرضية الصفرية وهنا تكون النتيجة معنوي أي يوجد اختلاف بين العينتين .

3/ إذا كانت أكبر من 0.05 و اقل من0.10 ، دليل ضعيف على صحة الفرضية البديلة وخطأ الفرضية الصفرية وهنا تكون النتيجة غير معنوي أي تجانس العينتين.

4/ إذا كانت أكبر من 0.10 ، فلا يوجد دليل على صحة الفرضية البديلة وخطأ الفرضية الصفرية.

وقد استخدم لهذا البحث مستوى معنوية 5% ، ومجال ثقة 95% . مستوى المعنوية 5% يعني إذا أجرينا الاختبار 100 مرة سنحصل على نفس النتيجة 95 مرة وسوف تكون نسبة الخطأ 5 مرات، أما مجال الثقة هو مجال عددي يحتوي على القيمة الحقيقية لمعلمة إحصائية يراد معرفتها لمجتمع إحصائي ما.

ملاحظات مهمة عند قراءة نتائج جدول اختبار ت :

1/ إذا كانت قيمة معنوية التباين (Sig) أكبر من 005. أي قبول الفرضية الصفرية وبالتالي تجانس التباين محقق وبالتالي الاختبار الأول أو نتائج الصف الأول معني بالقراءة.

2/ إذا كانت معنوية التباين (Sig) اقل من 005. أي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي عدم تجانس التباين، وبالتالي الاختبار الثاني أو نتائج الصف الثاني معني بالقراءة.

الارتباط الخطى البسيط: الغرض من تحليل الارتباط الخطي البسيط هو تحديد نوع وقوة العلاقة بين متغيرين

وتأخذ ثلاث أنواع حسب إشارة معامل الارتباط كما يلي: إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة (0 > r) توجد علاقة عكسية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبها انخفاض في المتغير الثاني، والعكس، إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة (0 < r)توجد علاقة طردية بين المتغيرين ، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبها زيادة في المتغير الثاني، والعكس، إذا كان معامل الارتباط قيمته صفرا ، دل على انعدام العلاقة بين المتغيرين(0 = r). ويمكن الحكم على قوة العلاقة من حيث درجة قربها أو بعدها عن (±1) ، حيث أن قيمة معامل الارتباط تقع في المدى (1 > r > 1−)، وقد صنف بعض الإحصائيين درجات لقوة العلاقة كما يلي: < 0.2 ضعيف جدا، 0.2 – 0.39 ضعيف، 0.4 – 0.59 متوسط ، 0.60 – 0.79 قوي، > 0.80 قوي جدا قيمة ت كانت لها علاقة ارتباط سالبة وعكسية يقيمه 307. – عند مستوى معنوية (0.01)، وقد أثرت على هذه النتيجة ضعف إنتاجية جنس الإناث، بالرغم من قضاء غالبيتهن ساعات عمل أطول من الرجال.

ظهرت علاقة ارتباط عكسية سالبة ضعيفة، ما بين توفر الخدمات الإرشادية وإنتاجية الفدان بقيمة 265.- عند مستوى معنوية (0.05) ، وهذه النتيجة تعزز ما توصلت له نتائج التوزيع ا لتكراري واختبار ت ، حيث عكست غياب للخدمات الإرشادية لغالبية المبحوثين والمبحوثات، وبالتالي غياب إثرها على زيادة الإنتاجية ، ذلك لا يتفق مع الفاو ،(2008) .

النتائج

1/ وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين متوسط عينة المزارعين ومتوسط عينة المزارعات لصالح عينة المزارعات من حيث الحالة الاجتماعية ، حجم الأسرة وساعات العمل اليومية.

2/ وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين متوسط عينة المزارعين و متوسط عينة المزارعات لصالح عينة المزارعين من حيث الطبقة ، حيازة الأرض، مساحة الأرض الزراعية، حجم التمويل، الحصول على المدخلات الزراعية، إنتاجية الفدان، العائد من الفدان.

التوصيات

1/ توفير الخدمات العامة للمرأة الزراعية وأهمها الاهتمام بتعليم المرأة الريفية وتكثيف الجهود في هذا الإطار من خلال تفعيل أنشطة محو الأمية.

2/ توفير المدخلات الزراعية وتذليل كل الصعاب التي توفر على المرأة أعباء الحصول عليها وذلك بتفعيل دور الجمعيات النسوية والجمعيات التعاونية في هذا الإطار.

3/ إعادة النظر في قانون حيازة الأراضي الزراعية ومساواة الجنسين في هذا الجانب

المراجع العربية

أبوزيد، السيد محمد، عبدالرحمن ،عبدالمنعم محمد ، نجد، ولاء ناجي(2019) " دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية بمركز سافلتة محافظة سوهاج". قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة، جامعة سوهاج مصر.

احمد ، محسن لطفي(2011) "مقدمة في الاحصاء الاجتماعي، جامعة الملك سعود . النشر العلمي والمطابع

إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة2010م. تمكين المرأة الريفية . نيويورك .

ازهري ،زينب محمد (1988) "المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر" .كلية الآداب والتربية . جامعة قاريونس، طرابلس.

اسماعيل، محمد علي (2018م) "دور المنظمات في دعم الانتاج الزراعي" دراسة حالة محلية الوحدة ولاية جنوب دارفور. كلية الزراعة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(1979) سلسلة دراسات عن المرأة العربية، المرأة العربية والعمل، الواقع الراهن ومتطلبات التنمية نيويورك

البنك الدولي (2008) الزراعة والتنمية الريفية، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، واشنطن، الولايات الامريكية المتحدة.8/ البنك الدولي، منظمة الامم المتحدة للمرأة (2018) التوقعات الاقتصادية العالمية، واشنطن، الولايات الامريكية المتحدة.

الحوامدة، مها محمد محمود (2017) دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية في محافظة جرش".جامعة جرش . كلية الزراعة، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي . الأردن

الداهوري، عبدالوهاب مطر(1980) "الاقتصاد الزراعي ". الطبعة الاولى، دار المعرفة ، بغداد . العراق .

الشرفات، علي جدوع (2006) "مبادئ الاقتصاد الزراعي". المكتبة الوطنية .عمان. الاردن

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(الايفاد)(2011) "المراة في قطاع الزراعة" . روما .ايطاليا.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003) الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية

الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد)(2016م) أوراق منشورة عن المراة الريفية– ولاية القضارف – السودان

بدرى حاجا كاشف(2002) كتاب الحركة النسائية في السودان، ط2، دار جامعة الخرطوم للنشر.

بوهس، ادوني توها(2014)"العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في التنمية الزراعية في منطقة الحكومة المحلية باوتشي، نيجيريا ".مجلة الزراعة والبيولوجيا في امريكا الشمالية .

حسن ،عبد الباسط (2011) "اصول البحث العلمي الاجتماعي". القاهرة، .مكتبة وهبة.

حسين، عبد الله الفاتح (2009م)"التعليم الزراعي وتأثيره على نمو القطاع الزراعي في مصر". جامعة الإسكندرية.

سليمان ،بابكر محمد عبيد (2016)"آثر التمويل الزراعي على صغار المزارعين في السودان دراسة حالة مشروع السليت الزراعي (2000 – 2014م)". كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين (رسالة ماجستير) .

صندوق النقد الدولي (2003) "سياسات الاصطلاح الاقتصادي واثارها على وضع المراة في الدول العربية" الندوة النسوية المشتركة الكويت.

صندوق النقد العربي(2013م) ادارة الاستراتيجيات و السياسات والمراجعة وادارة شئون المالية العامة، المرأة والعمل والاقتصاد. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

عبدالباقي، سارة الطيب محمد (2006) تقييم دور المرأة العاملة في القطاع الصناعي في مدينة ود مدني واثاره الاقتصادية والاجتماعية،" قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم (رسالة دكتوراه).

عثمان، خالد ابراهيم عمر(2018) دور الزراعة الالية المطرية في تحقيق التنمية الريفية رسالة ماجستير، جامعة القضارف.

عثمان، عبدالرحمن احمد(2000)."الطالبة الجامعية المشاكل والحلول"، دار جامعة افريقيا للنشر. الخرطوم.

قسم السيد عبد الرحمن(1998) المرأة العاملة في السودان" بالتعاون مع فريدريش ايبرت الالمانية. مطبعة التمدن، الخرطوم.

قومات، مناف (2017) "هل حققت زيادة مشاركة المرأة في المجتمعات مردودا اقتصاديا" جريدة العرب الاقتصادية الدولية.

كامل، نفيسة محمد و كرار، عبد المجيد حسن علي (1997) المرأة السودانية بين الماضي والحاضر، دار النشر. الخرطوم.

التقرير السنوي (2019). وزارة الزراعة، الاردن

التقرير الوطني (2014). الادارة العامة للمرأة والاسرة وزار الرعاية والضمان الاجتماعي. بجين

التقرير الوطني(2009).الادارة العامة للمرأة والاسرة. وزارة التنمية الاجتماعية، الخرطوم. السودان

الجهاز المركزي للإحصاء 2018م.

العرض الاقتصادي (2019) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ولاية القضارف.